الفصل السابع

الإنتـــرنت العربـــية

ثالوث انفصامي

خليل ريناوي

"إننا نؤمن بشدة بأن تبني التكنولوجيا من منظور حكومي واجتماعي واقتصادي لهو أمر ضروري لتطور واستقرار الاقتصاد والمجتمع الأردني . وتعتبر هذه الاتفاقية مع مايكروسوفت خطوة نحو رؤيتنا في تحويل الأردن إلي مركز تكنولوجي مبني علي المعرفة".

(الملك عبد الله الثاني – ملك الأردن في (الأردن تود أن تكون مكة التكنولوجيا) (ويرلد نيوز، ٦ مارس ٢٠٠٦).

"لقد فرضت المدينة رقابة علي الإنترنت وهذا يستحق الثناء لأنه ليس من المفترض أن تترك الإنترنت مفتوحة للجميع لأن هناك مواقع غير أخلاقية تنتهك حقوق المسلم في تطبيق قواعد الدين (صالح بن عبد الله آل عزيز – مدير مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا).

يعكس الاقتباسان اللذان نفتتح بهما هذا الفصل الوضع الشيزوفريني للإنترنت في العالم العربي فمن ناحية تحاول الحكومات العربية أن تسير في ركب الاتصالات والإنترنت ومن ناحية أخرى قيدت ومازالت تقيد تطور الإنترنت في بلادها ، وبالتالي فهي تتعامل مع الإنترنت بطريقة متناقضة ففي الوقت الذي تدرك فيه أهميتها في تنميتها الاقتصادية وقيمتها في جذب الاستثمارات الأجنبية إلا أن هذه الحكومات ترى أن الإنترنت عامل يؤثر في الاستقرار السياسي و الاجتماعي في بلادها ، والحكومات التي ترى في الاستعمار الثقافي سبباً في فرضها لقيود تعاني كثيراً كي تتحكم في هذا الشريان المعرفي : حيث تفرض سيطرة حكومية علي الموزعين ، وتحد من عدد موردي خطوط الإنترنت ، وتقوم بفلترة البرامج والتحكم فيها وإنشاء هيئات للإشراف والسيطرة علي استخدام الإنترنت وتنقيح اللوائح التي تنظم الوصول إلي الإنترنت

وهكذا فإن تلك الأساليب تحول الإنترنت - والتي تختلف من بلد لآخر – إلي مجال عام يخضع للرقابة والعقوبات شأنه في ذلك شأن وسائل الإعلام التقليدية.

تقدر المسوح التي أجريت علي الإنترنت التي تطورت في العقدين الماضيين – أن عدد المستخدمين حول العالم أصبح أكثر من ١,٩ مليار شخص وهذا يعني أن ٢٨,٧ ٪ من سكان العالم يستخدمون الإنترنت بالمقارنة بعام ١٩٩٧ حيث قدر العدد ب ٧٠ مليون – أي زيادة بمقدار ١٨ ضعفاً (طبقاً لآخر الإحصائيات من موقع internet world stats.com).

تعتبر البحرين أكثر البلاد بها خطوط إنترنت في الشرق الأوسط (٨٨٪) تليها الإمارات ٧٥,٩ ٪ وأكبر عدد من حسابات الإنترنت في المنطقة يوجد في إيران (٣٣٢٠٠٠٠٠) (internet world stats.com) ، و على آية حال تختلف بقية الدول العربية عن الدول غير العربية في المنطقة مثل إسرائيل وتركيا وإيران وكما نرى من جدول رقم (٩) فإن نسبة السكان العرب إلي سكان العالم بلغت ٤,٨٧ ٪ في يونيو ٢٠١٠ ومع ذلك يمثل العرب نسبة ٣,٣٢ ٪ من إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت في العالم ،و يمكن أن يكون عدد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي أكبر من تلك الأرقام لأن معظم مستخدمي الإنترنت في هذه المنطقة يمكنهم الوصول إلي الإنترنت من خلال أجهزة كمبيوتر عامة في الجامعات ومقاهي الإنترنت أو من خلال الاستخدام الجماعي وليس من خلال حساب خاص ، وبرغم معدلات الاختراق السريعة والضخمة للإنترنت في المجتمعات العربية والآخذة في الارتفاع إلا أن نسبة مستخدمي الإنترنت تظل واحدة من أقل النسب في العالم – باستثناء دول الخليج حيث تعتبر النسبة عالية نسبياً (حوالي ٣٠ ٪ أو أكثر) بينما لا تزيد في بقية الدول العربية عن ١٠ ٪ من إجمالي عدد السكان.

لماذا لا يزال العالم العربي متخلفاً – و به هذا العدد من الشباب – عندما يتعلق الأمر بالثورة الرقمية ؟ هناك عدة عوامل مثل المعرفة المحدودة باللغة الإنجليزية والتكلفة العالية لتسهيلات تكنولوجيا المعلومات ، والبنية التحتية القاصرة للوسائط والوصول المحدود للإنترنت في المناطق الريفية – كل هذا يسهم في الحد من انتشار الإنترنت ويجعلها ترفاً متاحاً لمجموعات اجتماعية محدودة وطبقات في المجتمعات العربية وتحديداً المهنيون ذوي المهارات العالية من الطبقة الاجتماعية المتوسطة والعليا.

علي الرغم من هذه الأرقام ، لا يمكننا تجاهل أهمية الإنترنت كمصدر للمعلومات وإدارة للبحث في العالم العربي بسبب طبيعتها التفاعلية التي تشكل الهوية الجماعية وتضامن المجتمع وكذلك بسبب إمكانياتها كقوة اجتماعية وسياسية لكل من الأصوليين الدينيين وجماعات حقوق الإنسان التي قد تدفع للتغيير في العالم العربي ولقد انعكست النتيجة في التطور السريع حديثاً لهذه الوسيلة في المجتمعات العربية بالنسبة لمناطق أخرى في العالم ومتوسط النمو العالمي كما نرى في جدول رقم (٩) ، وهذا يبين أن النمو في استخدام الإنترنت في العالم العربي قد بلغ ٢١٧٠ ٪ بين ٢٠٠٠-٢٠١٠ في حين بلغ النمو في بقية أرجاء العالم حوالي ٣٧٥ ٪ فقط.

يتناول هذا الفصل ظهور الإنترنت ومستوى اختراقها الحالي واستخدامها في المجتمعات العربية ويناقش العقبات التي تقف أمام انتشار هذه الوسيلة في هذا الجزء من العالم واستخدام الإنترنت كمجال عام افتراضي ، حيث يفحص أنماط الاستخدام وثقافة الإنترنت في هذه المنطقة ، ويركز الفصل علي رد فعل الحكومات والأنظمة العربية تجاه هذه الوسيلة وانتشارها من خلال مقاهي الإنترنت.

جدول رقم "٩"

مستخدمو الإنترنت في العالم العربي وفي العالم

المنطقة	عدد السكان حسب تقديرات ٢٠٠٩	٪ إلي سكان العالم	مستخدمو الإنترنت في يونيو ٢٠١٠	٪ الانتشار بين السكان	٪ نمو المستخدمين ٢٠٠٠- ٢٠١٠	٪ المستخدمون في العالم
إجمالي العالم العربي	٣٢٣,١٧١,٥٤٣	٪ ٤,٨٧	٦٥,١٣٤,٢٠٠	٪ ١٩,٦	٪ ٢١٧٠	٪ ٣٠٣٢
العالم العربي في بقية العالم	٦,٥١٣,٤٣٨,٤١٧	٪٩٥,١٣	١,٩٠١,٣٨٠,٦١٦	٪ ٢٩,٢	٪ ٣٥٧	٪ ٩٦,٦٨
إجمالي العالم	٦,٨٤٥,٦٠٩,٩٦٠	٪ ١٠٠	١,٩٦٦,٥١٤,٨١٦	٪ ٢٨,٧	٪ ٤٦٧	٪ ١٠٠

ملحوظة:

١- تم تحديث الإحصائيات الخاصة بالانترنت و السكان في يونيه ٢٠١٠ .

٢- أعداد السكان مبنية علي بيانات مأخوذة مكتب الإحصاء الأمريكي.

الإنترنت في العالم العربي

تعود وصلات الإنترنت في المنطقة إلي أوائل التسعينيات عندما كانت متاحة فقط في المكاتب الحكومية والجامعات والمعاهد البحثية ، ومع مرور الوقت بدأ استخدامها في الازدياد حتى أنه يتوفر في الوقت الحالي الوصول إلي الإنترنت من خلال موزعين محليين في كل البلاد العربية.

تونس : كانت أول دولة عربية تتصل بالإنترنت (١٩٩١) ، ومع ذلك أصبح استخدامها علي نطاق واسع في عام ١٩٩٦ عندما أنشئت المؤسسة الرئيسية الموفرة للخدمة – الوكالة التونسية للإنترنت ومراقبة تبادل المعلومات (عيد ٢٠٠٦) ، وقد حاولت تونس نشر هذه التكنولوجيا بطريقة تعمل علي جذب الاستثمارات الأجنبية كما أنها تقدم خدمة الإنترنت من خلال ١٢ مزوداً وهي تشمل ٧ يزودون المؤسسات والوكالات العامة بالإضافة إلي ٥ شركات خاصة توفر الخدمات للسوق الأكبر وتوفر خدمات الإنترنت من خلال الخط التليفوني أو خطوط الADSL و طبقاً لإحصائيات في يونيو عام ٢٠١٠ وصل عدد المستخدمين ٣,٦ مليون بما يمثل ٣٤ ٪ من إجمالي عدد سكان تونس ، في حين أن النمو في الاستخدام بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ بلغ ٣٥٠٠ ٪ ، وأخيراً يلاحظ أن هناك فارقاً كبيراً بين عدد مستخدمي الإنترنت والمواقع التي أمكن تصفحها لأن مستخدمي الإنترنت التونسيين يفضلون استخدام حسابات بريد إليكتروني أجنبي لكي يتحاشوا الرقابة الحكومية.

مصر: وقد جاءت بعد تونس في الاتصال بالإنترنت في أواخر ١٩٩٣ ، وتم ذلك عن طريق مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري ، وفي أوائل ١٩٩٧ بدأ المركز في خصخصة خدمات الإنترنت بالترخيص لشركات توفير خدمات الإنترنت ، وبناءً عليه قامت هذه الشركات ببيع الخدمات لعملاء آخرين، وبلغ عدد موفري خدمة الإنترنت في عام ١٩٩٧ ستة عشر متصلين بعضهم البعض عن طريق البوابات الإليكترونية للشركة المصرية للاتصالات كما أطلقت الحكومة خدمة ال ADSL في

مايو ٢٠٠٤ بمبادرة قامت بها سبع شركات ، وبفضل هذه الجهود الضخمة زاد عدد مستخدمي الإنترنت زيادة كبيرة ، ويبلغ العدد الحالي لمستخدمي الإنترنت في مصر ما يزيد علي ١٧ مليون ، أي ما يعادل ٢١ ٪ من إجمالي عدد السكان ، في حين بلغت نسبة الزيادة في الاستخدام ٣٦٩١ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ ، وكلهم يستقبلون الخدمة عبر ٢١١ شركة لتوفير الخدمات أكبرها "Link" و "TE Data" في السوق المصرية للاتصالات.

الجزائر : أدخلت خدمة الإنترنت في عام ١٩٩٣ من خلال مركز الأبحاث CERIST المملوك للدولة وبعد ذلك بخمس سنوات انتهى احتكار الدولة لتوفير الخدمة وسمح لشركات القطاع الخاص بتوفير الخدمات ، وبحلول عام ٢٠٠٠ كان يوجد ١٨ شركة خاصة لتوفير الخدمة (عيد ٢٠٠٨) ، ومع ذلك لا يزال سوق الاتصالات الجزائرية يخضع لسيطرة شركة اتصالات الجزائر وهي الشركة الأم المملوكة للدولة والتي توفر خدمات الاتصالات في الجزائر ، ويعتبر احتكار شركة اتصالات الجزائر لخدمات الإنترنت أحد المعوقات الرئيسية أمام استخدام الإنترنت علي نطاق واسع ، وعلي آية حال ، حصلت شركتان خاصتان في عام ٢٠٠٥ علي ترخيص بإنشاء شبكة خطوط هاتف أرضي وكذلك إطلاق خدمة ال ADSL ، وبالتالي انتهى الاحتكار ، ومع حلول عام ٢٠١٠ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر ٤,٧ مليوناً بما يعادل ١٣,٦ ٪ من إجمالي عدد السكان وبلغ النمو في الاستخدام ٩٣٠٠ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨ ، وعلي الرغم من تحرير قطاع الاتصالات لا تزال خدمات الإنترنت واستخدامها أقل من مستوى الدول الأخرى المجاورة.

الإمارات العربية المتحدة : وقد اتصلت بالإنترنت من خلال شركة "اتصالات" التي كانت تحتكر خدمات الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة حتى عام ٢٠٠٦ ، ففي نفس العام أنشئت شركة وطنية أخرى لتوفير خدمات الإنترنت (DU) لزيادة التنوع في السوق الوطني للاتصالات ، وتعتبر دولة الإمارات أول دولة عربية من حيث انتشار الإنترنت علي مستوى الاستخدام والبنية التحتية ، و بجانب المواقع الاليكترونية العامة والتجارية وهي متعددة وعالية الكفاءة تحتفظ كل المؤسسات الحكومية بمواقع اليكترونية متقدمة باللغة العربية و الانجليزية ، ولجذب الاستثمارات المحلية

و الأجنبية في مجال تكنولوجيا المعلومات أنشأت دولة الإمارات "مدينة الإنترنت" إحدى اثنتين في العالم العربي ، ويضيف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الصادر عن الأمم المتحدة أن الإمارات العربية علي قمة الدول العربية من حيث الوصول إلي الإنترنت إذ يوجد بها ٣٠٨ مستخدم لكل ١٠٠٠ شخص (هانكوك ٢٠٠٨) ، وطبقاً لإحصائيات في يونيه ٢٠١٠ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في دولة الإمارات حوالي ٣,٨ مليون أي ما يعادل أكثر من ٧٥ ٪ من إجمالي عدد السكان ويعتبر هذا ثاني أعلي معدل في العالم العربي كما بلغت الزيادة في الاستخدام ٤١٤ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

الأردن والسودان: اتصلت هاتان الدولتان بالإنترنت في عام ١٩٩٤ ، ومنذ أن بدأت الإنترنت تتاح للجمهور في الأردن وجدت مساندة قوية من سلطات المملكة ، ويقوم بتوفير الخدمة "المؤسسة العامة للاتصالات اللاسلكية" التي تحولت إلي شركة مملوكة للدولة في عام ١٩٩٧ وتعمل علي أساس تجاري تحت مسمى شركة الأردن للاتصالات وحتى عام ٢٠٠٤ ، كانت هي الشركة الوحيد ة التي تقدم خدمات الاتصالات المحلية والدولية ، وبعد ذلك باعت الشركة نصيبها لشركة "فرانس تليكوم" التي أصبحت اللاعب المسيطر في قطاع الاتصالات في الأردن (الشرق الأوسط للإنترنت ٢٠٠٥) وقد أسهمت هذه الخطوات في زيادة عدد مستخدمي الإنترنت من ١٢٧٠٠٠ مستخدم في عام ٢٠٠٠ إلي ٦٣٠٠٠٠ في عام ٢٠٠٤ بإجمالي ١١٧ مستخدم لكل ألف مواطن وهذا معدل مرتفع بالمقارنة بدول عربية أخرى ، ويوجد حالياً العديد من الشركات التي توفر خدمة الإنترنت ، وقد جعل هذا التطور السريع الأردن في مصاف أفضل الدول العربية في هذا المجال ، وطبقاً لإحصائيات أخذت في يونيه ٢٠١٠ يوجد ما يزيد علي ١,٧ مليون مستخدم للإنترنت بما يعادل ٢٧٪ من إجمالي عدد السكان كما أن النمو في الاستخدام وصل إلي ١٢٦٨ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

كان عام ١٩٩٤ هو العام الذي دخلت فيه الإنترنت إلي السودان لأول مرة ، وقبل ذلك كانت الدولة السودانية تسيطر علي قطاع الاتصالات وانتهى ذلك عندما أعلنت الشركة عن إنشاء الهيئة الوطنية للاتصالات وعن نيتها لفتح سوق الاتصالات أمام القطاع الخاص ، وبالإضافة إلي هذه الإجراءات تم تحويل هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلي شركة خاصة مساهمة تعرف ب "سوداتيل" التي أنشأت شبكة اتصالات

جديدة (موقع باب ٢٠٠٥) ، وبعد ذلك ، أسست شركة سودانيت – وهي شركة مملوكة للدولة لتوفير خدمات الإنترنت في السودان (موقع سودانيت ٢٠٠٦) وظلت سودانيت الموفر الوحيد للخدمة في السودان حتى عام ٢٠٠٥ عندما تم إنهاء احتكارها وذلك لأغراض تقليل نفقات الاتصالات وزيادة معدل التنمية في مجال تكنولوجيا المعلومات وتقليل الفارق الرقمي بين المناطق الريفية والحضرية (شبكة مكتوب محيط ٢٠٠٧) ، والآن توجد ست شركات توفر خدمات الإنترنت في السودان ، وفي يونيو ٢٠١٠ كان يوجد ٤,٢ مليون مستخدم للإنترنت في السودان بما يعادل ١٠ ٪ من إجمالي عدد السكان كما أن معدل النمو في الاستخدام كان ١٣٩٠٠ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ ، وهذا يعتبر معدل منخفض بالمقارنة بمعدلات الاستخدام الإقليمية والعالمية.

البحرين: اتصلت البحرين بالإنترنت في عام ١٩٩٥ ويعتبر المؤسسة الوحيدة لتوفير خدمات الإنترنت هي "البحرين للاتصالات" أو باتيلكو – وهي شركة تملكها وتديرها الدولة ، وعلي الرغم من صدور قانون بتحرير السوق في عام ٢٠٠٢ ، إلا أن باتيلكو لا تزال المزود الوحيد بخدمات الإنترنت ، وقد تسبب الاحتكار الذي تتمتع به الشركة في كثير من النقد وخصوصاً فيما يتعلق بالأسعار العالية لخدمات الإنترنت الأمر الذي دفع بعض المشتركين لإنشاء مواقع متخصصة للاحتجاج ضد سياسات الشركة (باتيلكو ٢٠٠٧) ، ويعتبر هذا الاحتكار العقبة الرئيسية أمام زيادة الاستخدام في البحرين ، وعلي الرغم من أن باتيلكو توفر خدمة ال ADSL إلا أنها مرتفعة السعر. وتذكر التقارير الصحفية أن السبب وراء هذه السياسة هو الحد من استخدام الإنترنت بسبب الخوف من التمكين السياسي (الشعيبي ٢٠٠٥) ، وفي يونيو ٢٠١٠ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت ٦٤٩,٣٠٠ بما يعادل ٨٨ ٪ من إجمالي عدد السكان وهي أعلي نسبة في العالم العربي والشرق الأوسط ، وقد زاد معدل الاستخدام بنسبة ١٥٢٣ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

مراكش: اتصلت مراكش أيضاً بالإنترنت أيضاً في عام ١٩٩٥ ، وفي البداية كان هناك مستخدمون قلائل ولكن تغير هذا عندما تولى الملك محمد السادس مقاليد الحكم في عام ١٩٩٩ عندما أعلن عن دعمه لحقبة تعليمية جديدة حتى عام ٢٠٠٨ والتي يمكن لجميع المدارس خلالها أن تتصل بالإنترنت (براونا ٢٠٠٦) وكان الهدف الرئيسي وراء هذا الاهتمام هو جذب الاستثمار الأجنبي ، وتهيمن شركة مراكش للاتصالات – وهي

المؤسسة المنوطة بتوفير بخدمات الإنترنت – علي السوق في مراكش ، ولقد كانت الشركة مملوكة بالكامل للحكومة حتى عام ٢٠٠٠ عندما صدر أمر ملكي بخصخصتها ، وتغير السوق بشكل هائل في عام ٢٠٠٦ عندما حصلت شركة "ميدتل" علي رخصة خدمة التليفون الثابت مما يعني أنها تقدم الخدمات التي كانت تحتكرها شركة مراكش للاتصالات (بوزباني ٢٠٠٦) وتقدر الإحصائيات الرسمية في يونيه ٢٠١٠ أن هناك حوالي ١٠,٥ مليون مستخدم للإنترنت بما يعادل ٣٣ ٪ من إجمالي عدد السكان وبلغ النمو في الاستخدام ١٠٤٣٢ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

اليمن: تتسم اليمن بأحوال اقتصادية بائسة ، وقد بدأت في استخدام الإنترنت في عام ١٩٩٦ حيث حظيت بقبول حسن علي الرغم من الوصول المحدود نظراً للكلفة العالية لأجهزة الكمبيوتر وملحقاتها بالإضافة إلي الاشتراكات ، ويوجد باليمن شركتان للتوزيع "تيليمين" و "يمن نت" ، يعتبر عدد المستخدمين ومعدل النمو الأقل بين الدول المنطقة ، فالوضع الاجتماعي والاقتصادي لا يسمح بزيادة كبيرة في عدد العملاء ، ففي بداية عام ٢٠٠٦ ونظراً للنقص في البنية التحتية – كان باليمن حوالي ١١٠٠٠٠ مشترك في الإنترنت (البحيري ٢٠٠٧ أ) ، وحتى وقت قريب ، عندما أطلقت خدمة ال ADSL لم يكن متاحاً إلا خدمة الإنترنت بالتليفون أو ISDON ، وعلي الرغم من المزايا العظيمة التي يوفرها نظام ال ADSL للمواطنين اليمنيين إلا أن الوضع الاقتصادي يعني أن قلة قليلة جداً لديها القدرة علي الاستفادة منها حيث يوجد أقل من ٢٠٠٠ مشترك في خدمة ADSL (البحيري ٢٠٠٧) ، ولذلك يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت في اليمن ٤٢٠٠٠٠ فقط بما يعادل ١,٨ ٪ من إجمالي عدد السكان وبلغ النمو في الاستخدام ٢٧٠٠ ٪ بين عام ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ وعلاوة علي ذلك ، يمنع الوضع الاقتصادي اليمنيين أيضاً من قضاء فترات طويلة من الوقت ينشغلون فيها بأنشطة علي الإنترنت مما يحد بشكل كبير من تأثير الإنترنت علي الحياة السياسية والاجتماعية.

عمان وقطر والكويت والسعودية وسوريا:

اتصلت تلك الأقطار بالإنترنت في عام ١٩٩٧ ،حيث أمكن للشعب العماني الوصول إلي الانترنت لأول مرة بدءا من ذلك العام ويهيمن علي هذا القطاع شركة عمان للاتصالات وهي شركة مغلقة برأسمال مشترك تملكها الدولة كلية وتحاول سلطنة

عمان جاهدة اللحاق بركب الاتصالات الحديثة من خلال مشروع اليكتروني طموح أدى إلى الزيادة في استخدام الانترنت وعلي الرغم من هذه الزيادة لا يزال لدى عمان مستخدمين أقل بالمقارنة بالبلاد الأخرى في المنطقة، ولقد أثر احتكار خدمات الانترنت والأسعار العالية والمشكلات الفنية علي انتشار الخدمة وعدد المستخدمين هناك ،ونتيجة لذلك بلغ عدد مستخدمي الانترنت طبقا لإحصاء يونيه ٢٠١٠ ما يزيد ١,٢ مليون بما يعادل ٤٧٪ من إجمالي عدد السكان ونسبة النمو بلغت ١٢٧٤٪بين عامي٢٠٠٠ و ٢٠١٠ .

أصبحت الانترنت متاحة في قطر منذ ١٩٩٧ و تمتلك تلك الدولة إحدى أفضل البني التحتية في العالم وتتحكم شركة "كيوتل" الخاصة في السوق القطري للاتصالات (صحفيون بلا حدود ٢٠٠٦) وتقدم خدمات التليفون الأرضي والخلوي بالإضافة إلي خدمة الإنترنت من خلال الشركة التابعة لها "إنترنت قطر" وتقدم شركة "كيوتل" التي تحتكر السوق حتى عام ٢٠١٣ (الوطن ٢٠٠٥) سلسلة واسعة من الخدمات تشمل ADSL و WIFI وكذلك تستغل وضعها السوقي وتفرض رسوماً عالية وعلي الرغم من أن كيوتل تعتبر اسميا شركة خاصة إلا أن رئيس مجلس إدارتها عضو من الأسرة المالكة وهذا يعني أن الدولة لا تزال قادرة علي التحكم في الإنترنت وبلغ عدد مستخدمي الإنترنت في عام ٢٠٠٣ ٧٠٠٠٠ (صحفيون بلا حدود ٢٠٠٦) علي الرغم من أن هذا الرقم قد تضاعف منذ ذلك الحين وبنهاية ٢٠٠٦ بلغ ١٦٥٠٠٠ مستخدم ، وطبقاً لإحصاء ٢٠١٠ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت ٤٣٦٠٠٠ مستخدم في قطر بما يعادل ٥٢ ٪ تقريباً من إجمالي عدد السكان وبلغت نسبة النمو باستخدام ١٣٥٣ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

الكويت: قامت الكويت بخصخصة قطاع الاتصالات لتوفير خدمات الإنترنت ومن أبرز الشركات شركة "كواليتي نت" و شركة "الاتصالات السريعة"، وتقدم هذه الشركات سلسلة واسعة من الخدمات والمنتجات تشمل الاتصال التليفوني و الخطوط المؤجرة و ADSL والكروت المدفوعة مقدماً وبسبب كيان الاتصالات الشاسع و النسبة العالية من التعليم والرخاء الاقتصادي في الكويت يعتبر الوصول إلي الإنترنت أمراً يسيراً ، ويتوفر علي تقديم خدمة الإنترنت عدد من الشركات الخاصة ولذلك ازداد عدد مستخدمي الإنترنت في الكويت بشكل سريع من ١٥٠٠٠٠ في ديسمبر ٢٠٠٠ إلي ٦٠٠٠٠٠ في مارس ٢٠٠٦ (موقع إحصائيات الإنترنت العالمي) وطبقاً لبيانات ٢٠١٠ بلغ عدد

مستخدمي الإنترنت في الكويت ١,١ مليون بما يعادل أكثر من ٣٩ ٪ من إجمالي عدد السكان وبلغت نسبة النمو في الاستخدام ٦٣٣٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ ويضع تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ الصادر عن الأمم المتحدة الكويت في المرتبة الثانية بين الدول العربية في استخدام الإنترنت في ذلك العام بنسبة ٢٧٦ مستخدم لكل ١٠٠٠ مواطن (هانكوك ٢٠٠٨).

المملكة العربية السعودية: اتصلت المملكة بالإنترنت في عام ١٩٩٧ ولكن بسبب نظرة الريبة السائدة تجاه كل شيء غربي أخذت وقتاً طويلاً لكي تحصل علي القبول ولم تكن متاحة علي نطاق واسع حتى ديسمبر ١٩٩٨ عندما تمكن عدد من الأفراد السعوديين من الوصول لأول مرة إلي الإنترنت في داخل المملكة وجعلها هذا من الدول العربية المتأخرة في الوصول إلي الإنترنت علي الرغم من وجود موارد مالية ضخمة ولمدة خمس سنوات ظلت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا بمساعدة الشركة السعودية للاتصالات هي الهيئة الوحيدة المسئولة عن الإنترنت بالإضافة إلي أنها كانت توفر خطوط اتصالات خارجية من خلال المدينة ، واستمر هذا الوضع حتى عام ٢٠٠٤ عندما تولت شركة الاتصالات مسئولية الترخيص لشركات توفير خدمات الإنترنت والإشراف علي فلترة الخدمات وتطبيق الضوابط الأمنية وتسجيل القطاعات السعودية ، وعلي الرغم من الأهمية المتزايدة للبريد الاليكتروني والوصول إلي المعلومات بالنسبة لمجتمع الأعمال ، إلا أن المملكة كانت بطيئة في فتح المجال بسبب اعتبارات تتعلق بإتاحة مواد غير مناسبة أمام المواطن العادي ، ونتيجة لذلك تمركل الاتصالات السعودية من خادم وحيد تتحكم فيه الحكومة كما يتم فلترتها ، وعلي الرغم من الزيادة المستمرة في أعداد المستخدمين لا تنتهي شكاوي المواطنين بسبب الارتفاع المستمر في أسعار الاشتراك ، وسوء الخدمة وضعف الدعم الفني ، ولم تمنع المشكلات الفنية والقيود الاجتماعية التي يعاني منها المستخدمون في السعودية من استخدام الإنترنت أو الاستفادة منها ، وطبقاً لبيانات يونيه ٢٠١٠ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية ٩,٨ مليون بما يعادل ٣٨ ٪ من إجمالي عدد السكان في حين بلغت نسبة نمو الاستخدام ٤٨٠٠ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨ .

أما سوريا : فقد بدأت رسمياً في العمل بالاتصال بالإنترنت في يوليو ٢٠٠٠ بعد رحيل الرئيس حافظ الأسد بقليل وتولى ابنه بشار السلطة والذي كان يشغل رئيس الجمعية السورية للكمبيوتر وكان يؤيد استخدام الشعب للإنترنت ، وقبل ذلك الحين كان الاتصال بالإنترنت يعتبر غير قانوني في ذلك البلد علي الرغم من أنها كانت متاحة منذ ١٩٩٧ ، وتمتلك المؤسسة العامة للاتصالات الحقوق الحصرية لتوفير الخدمات السلكية واللاسلكية في عموم سوريا حيث لا تزال أول شركتين لتوفير خدمة الإنترنت تهيمنان علي السوق وهما "المؤسسة العامة للاتصالات" و "الجمعية السورية لتكنولوجيا المعلومات" اللتان تديرهما الدولة ، وفي العامين الأولين بعد أن أصبح استخدام الإنترنت قانونياً زاد الاستخدام بشكل هائل من ٣٠٠٠٠ في عام ٢٠٠٠ إلي ٢٢٦٠٠٠ في عام ٢٠٠٢ (تقرير الأمم المتحدة ٢٠٠٢- ٢٠٠٤) أو بنهاية ٢٠٠٤ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت ٨٠٠٠٠٠ مستخدماً ، وتبدو هذه الأرقام متدنية وتبين ضعف انتشار الخدمة بالمقارنة بالدول الأخرى في المنطقة ، ولقد اعترضت السلطات الأمنية علي استخدام الإنترنت منذ البداية وقد أدت هذه المقاومة إلي إبطاء انتشارها (منتدى مارمرتيا ٢٠٠٦) ، ولقد تم رفع بعض من هذه القيود في السنوات القليلة الماضية وفي عام ٢٠٠٥ ظهرت شركة خاصة لتوفير خدمات الإنترنت وهي شركة "آية" ثم تلتها "شركة هندسة الكمبيوتر" (بافل ، ٢٠٠٦) وعلي الرغم من أن الشركة تحاول تطوير قطاع الاتصالات وزيادة الوصول إلي الإنترنت إلا أنها تفعل ذلك بدون آية محاولة لتحرير السوق نفسها ، وطبقاً لإحصائيات يونيه ٢٠١٠ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في سوريا ٣,٩ مليون بما يعادل ١٨ ٪ تقريباً من إجمالي عدد السكان وبلغ النمو في الاستخدام ١٦- ١٣ ٪ من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٨.

ليبيا: أمكن ليبيا الوصول إلي الإنترنت منذ ١٩٩٨ ، وتقوم شركة "ليبيا للاتصالات والتكنولوجيا" التي تملكها الدولة والتي تأسست عام ١٩٩٩ باحتكار خدمات الإنترنت والاتصالات تماما، وعلي الرغم من أن هذا قد تغير في الآونة الأخيرة إلا أن احتكار خدمات الإنترنت لا يزال باقياً وهذا يرجع بشكل كبير إلي الدور الذي يلعبه محمد القذافي نجل الرئيس الليبي – الذي تمكن من بسط سيطرة هائلة علي قطاع الاتصالات وطبقاً لإحصائيات تقرير حقوق الإنسان كان يوجد منذ بداية ٢٠٠٦ حوالي

مليون مستخدم للإنترنت في ليبيا (الشبكة العربية للمعلومات الخاصة بحقوق الإنسان ، ٢٠٠٤) ، وتسجل إحصائيات يونيو ٢٠١٠ ٣٥٣٩٠٠ مستخدماً بما يعادل أكثر من ٥ ٪ من إجمالي عدد السكان كما أن نسبة النمو تبلغ ٣٤٣٩ ٪ من عام ٢٠٠٠ .

فلسطين والعراق ولبنان: يمكن اعتبار هذه البلاد حالات خاصة فكل منها لديه ظروف متفردة تؤثر في مجال الإنترنت في هذه البلاد ، بدأت الإنترنت العمل في فلسطين في أواخر التسعينيات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو ، وبحلول عام ٢٠٠١ كانت هناك ١٣ شركة توفر خدمات الإنترنت وقد أنشئت شركة "السلطة الوطنية الفلسطينية للإنترنت" في عام ٢٠٠٥ لإدارة خدمات الإنترنت وتعتبر خدمة الاتصالات في فلسطين مرتفعة السعر بالمقارنة بالدول المجاورة ، والسبب الرئيسي لهذا هو العلاقة بين شركة الاتصالات الفلسطينية "بال تيل" والشبكة الإسرائيلية، إذ علي الشركة الفلسطينية أن تشترى الخدمة من إسرائيل وتعيد بيعها بعد ذلك في فلسطين ، وبجانب ذلك ، هناك مشكلات سياسية تؤثر علي قطاع الاتصالات في فلسطين ، وعلي الرغم من هذه العوائق فإن السوق الفلسطيني في نمو مستمر وقوى و تهيمن وزارة الإعلام علي كل الخدمات (جريدة الأيام الاليكترونية، ٢٠٠٥) ، وعلى الرغم من الصعوبات فإن الاتحاد الدولي للاتصالات يذكر أن عدد مستخدمي الإنترنت في فلسطين قد ناهز ال ١٦٠٠٠٠ مستخدماً في عام ٢٠٠٤ ، وطبقاً لبيانات يونيه ٢٠١٠ يوجد في فلسطين ٣٥٦٠٠٠ مستخدماً للإنترنت بما يعادل ١٤ ٪ من إجمالي عدد السكان وتبلغ نسبة النمو في الاستخدام ٩١٧ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

بدأت الإنترنت العمل في العراق في أواخر التسعينيات تحت سيطرة مركزية صارمة بقيادة صدام حسين ، وعلي الرغم من العوائق والمشكلات في ظل النظام الصارم لصدام حسين أخذ انتشار الإنترنت في الزيادة ببطء خصوصاً علي المستوى الحكومي ، وفي ذلك الوقت لم يكن يسمح للأفراد بالوصول إلي الإنترنت من خلال المؤسسات العامة تحت سيطرة النظام ، ثم تغير الوضع بعد سقوط نظام صدام حسين ، وعلي الرغم من أنه يمكن الوصول إلي الإنترنت من المنازل الخاصة إلا أن الأسعار لا تزال مرتفعة لدرجة لا يطيقها المواطن العادي ، وبجانب ذلك ، أثرت الفوضى السياسية في العراق علي سوق الإنترنت ، بالإضافة أنه لا توجد معلومات رسمية عن الشركات التي توفر خدمات

الإنترنت ، أو علاقتها بوزارة الاتصالات أو القواعد والقوانين المنظمة لعملها ، وقد استفادت بعض الشركات الأجنبية من هذا الوضع وقامت بالسيطرة علي سوق القنوات الفضائية وبدأت في بيع خدمات الوصول إلي الإنترنت إلي سوق مقاهي الإنترنت المزدهرة ، ويشار إلي أن تكلفة الاشتراك في هذه الشركات أعلي بكثير من الخدمة الرسمية التي توفرها الحكومة ، مع ذلك تعتبر خدماتها أوسع انتشاراً بسبب الجودة العالية لخدماتها وقيامها بالصيانة المنتظمة (علوان ٢٠٠٤) وقد زاد عدد مستخدمي الإنترنت في العراق من ٢١٥٠٠ مستخدم في عام ٢٠٠١إلي حوالي ٣٢٥٠٠٠ في عام ٢٠١٠ ، وفي كل الحالات ، تظهر هذه الأرقام نقاط ضعف خطيرة في البنية التحتية الحالية لشبكة الاتصالات العراقية وهو المتوقع نظراً للوضع الحالي.

أما البنية التحتية اللبنانية للإنترنت والاتصالات فقد تأسست علي نطاق واسع في أوائل التسعينيات إذ أعيد بناؤها بعد الحرب الأهلية ، وتشرف وزارة الاتصالات اللبنانية علي قطاع الاتصالات وتسمح بالمنافسة الحرة ، والحق الوحيد للدولة هو توفير خدمات الاتصالات التليفونية المحلية والدولية ، أما باقي الخدمات فتوفرها الشركات الخاصة تحت إشراف "هيئة تنظيم الاتصالات" التابعة لوزارة الاتصالات وتعتبر لبنان الدولة العربية الوحيدة التي لم تستخدم ال ADSL قبل ٢٠٠٦ والآن يوجد ١١ شركة مرخص لها بتقديم خدمات الإنترنت ، تعتبر المشكلات التي يواجهها مستخدمو الإنترنت في لبنان مشكلات فنية وتتعلق بالتكاليف المرتفعة للوصول إلي الإنترنت خصوصاً في المناطق الفقيرة (عيد ٢٠٠٦) وتقوم بعض الشركات الصغيرة بتوفير خدمات الإنترنت بشكل غير قانوني للمنازل وذلك للتحايل علي التكاليف المرتفعة للوصول إلي الإنترنت بشكل رسمي (المستقبل ٢٠٠٧) وعلي الرغم من هذه المشكلات ، يصنف تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لبنان في المرتبة الخامسة حيث ١٩٦ مستخدماً لكل ١٠٠٠ موطن (هانكوك ٢٠٠٨) و طبقاً لإحصائيات يونيه ٢٠١٠ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في لبنان مليون مستخدم بما يعادل ٢٤,٢ ٪ من إجمالي عدد السكان وبلغ النمو في عدد المستخدمين ٢٣٣٣ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

ويلخص الجدول التالي الاستخدام الحالي للإنترنت في العالم العربي. وبالنظر إلي الجدول رقم ١٠ يمكننا استنتاج ما يلي:

أولاً: باستثناء العراق ولبنان وفلسطين وهي تعتبر حالات خاصة نظراً للأزمات السياسية والعسكرية – تتشابه عملية النمو في الإنترنت في معظم الدول العربية.

ثانياً: يلاحظ أن الموفر الرئيسي لخدمات الإنترنت في معظم الدول العربية هو الدولة وأن الدولة تملك هذا الاحتكار من البداية ولم تفتح الأنظمة السوق أمام الشركات الخاصة أو شبه الخاصة إلا حديثاً.

الجدول رقم "١٠": إحصائيات خاصة باستخدام الإنترنت و السكان في العالم العربي

العالم العربي	عدد السكان	الاستخدام ديسمبر ٢٠٠٠	الاستخدام يونيه ٢٠١٠	نسبة الاستخدام	نمو الاستخدام	٪ الجدول
البحرين	٧٣٨,٠٠٤	٤٠,٠٠٠	٦٤٩,٣٠٠	٪ ٨٨	١,٥٢٣,٣	.٩٩
العراق	٢٩,٦٧١,٦٠٥	١٢,٥٠٠	٣٢٥,٠٠٠	٪ ١,١	٢,٥٠٠	.٤٩٨
الاردن	٦,٤٠٧,٠٨٥	١٢٧,٣٠٠	١,٧٤١,٩٠٠	٪ ٢٧,٢	١,٢٦٨,٣	٢,٦٧
الكويت	٢,٧٨٩,١٣٢	١٥٠,٠٠٠	١,١٠٠٠	٪ ٣٩,٤	٦٣٣,٣	١,٦٨
لبنان	٤,١٢٥,٢٤٧	٣,٠٠٠	١,٠٠,٠٠٠	٪ ٢٤,٢	٢٣٣,٣	١,٥
عمان	٢,٩٦٧,٧١٧	٩٠,٠٠٠	١,٢٣٦,٧٠٠	٪ ٤١,٧	١,٢٧٤,١	١,٨
فلسطين	٢,٥١٤,٨٤٥	٣٥,٠٠٠	٣٥٦,٠٠٠	٪ ١٤,٢	٩١٧,١	.٥٤
قطر	٨٤٠,٩٢٦	٣٠,٠٠٠	٤٣٦,٠٠٠	٪ ٥١,٨	١,٣٥٣,٣	.٦٦
السعودية	٢٥,٧٣١,٧٧٦	٢٠٠,٠٠٠	٩,٨٠٠,٠٠٠	٪ ٣٨,١	٤,٨٠٠	١٥
سوريا	٢٢,١٩٨,١١٠	٣٠,٠٠٠	٣,٩٣٥,٠٠٠	٪ ١٧,٧	١٣,٠١٦,٧	٦
الإمارات	٤,٩٧٥,٥٩٣	٧٣٥,٠٠٠	٣,٧٧٧,٩٠٠	٪ ٧٥,٩	٤١٤	٥,٨
اليمن	٢٣,٤٩٥,٣٦١	١٥,٠٠٠	٤٢٠,٠٠٠	٪ ١,٨	٢,٧٠٠	.٦٤
الشرق الأوسط	١٢٦,٤٥٥,٤٠١	١,٧٦٤,٨٠٠	٢٤,٧٧٧,٨٠٠	٪ ١٥,٦٥	١٠,٨٠٠	٣٨
الجزائر	٣٤,٥٨٦,١٨٤	٥٠,٠٠٠	٤,٧٠٠,٠٠٠	٪ ١٣,٦	٩,٣٠٠	٧,٢
مصر	٨٠,٤٧١,٨٦٩	٤٥٠,٠٠٠	١٧,٠٦٠,٠٠٠	٪ ٢١,٢	٣,٦٩١,١	٢٦,١٩
ليبيا	٦,٤٦١,٤٥٤	١٠,٠٠٠	٣٥٣,٩٠٠	٪ ٥,٥	٣,٤٣٩	.٥٤
مراكش	٣١,٦٢٧,٤٢٨	١٠٠,٠٠٠	١٠,٤٤٢,٥٠٠	٪ ٣٣	١٠,٣٤٢,٥	١٦
السودان	٤١,٩٨٠,١٨٢	٣٠,٠٠٠	٤,٢٠٠,٠٠٠	٪ ١٠	١٣,٩٠٠	٦,٤٨
تونس	١٠,٥٨٩,٠٢٥	١٠٠,٠٠٠	٣,٦٠٠,٠٠٠	٪ ٣٤	٣,٥٠٠	٥,٥
إفريقيا	٢٠٥,٧١٦,١٤٢	٧٤٠,٠٠٠	٤٠,٣٥٦,٤٠٠	٪ ١٦,٩٥	٥,٧٠٠	٦١,٩٥
العالم العربي	٣٣٢,١٧١,٥٤٣	٢,٥٠٤,٨٠٠	٦٥,١٣٤,٢٠٠	٪ ١٦,٤٥	٢,٠٦٦	١٠٠

ملاحظات:

١- تعتمد حسابات الباحث علي إحصائيات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تم تحديثها في يونيه ٢٠١٠، وكذلك علي internetworldstars.com حقوق الطبع محفوظة لمجموعة مينيواتس للتسويق.

٢- تعتمد أعداد السكان علي بيانات مكتب التعداد الأمريكي.

٣- تعتمد مقارنة عمليات النمو علي بيانات الاستخدام التي نشرها مكتب ITU لعام ٢٠٠٠

ثالثاً: هناك فرق كبير بين عدد مستخدمي الإنترنت والمواقع التي يتم تصفحها في بعض البلدان العربية مثل تونس وسوريا والمملكة العربية السعودية ، وهذا يرجع إلي الحقيقة بأن مستخدمي الإنترنت في هذه البلاد يفضلون استخدام حسابات بريد اليكتروني أجنبية لكي يتجنبوا الرقابة الحكومية.

رابعاً: كل خط ADSL يستخدمه ثلاثة أشخاص في المتوسط و في بعض البلاد مثل مصر ومراكش ولبنان يستخدم الخط من ١٠ إلي ١٢ شخص ، وقد شهدت مصر وفلسطين ولبنان ظاهرة فريدة بشأن شبكات ال ADSL حيث يشترك بعض الناس في الخدمة ثم يقومون بتوزيعها إلي آخرين ويشترك الجيران في دفع تكلفة خط واحد ثم يوزعون خطوط فرعية لكل فرد فيهم ، وقد جعل هذا من الصعب تحديد عدد مستخدمي خدمة ال ADSL ، وأكثر من ذلك ، من المحتمل أن تكون الأعداد الحقيقية لمستخدمي الإنترنت في العالم العربي أعلي بكثير من تلك المبينة هنا لأن معظم الناس يمكنهم الوصول إلي الإنترنت من خلال أجهزة الكمبيوتر العامة ، والجامعات ، ومقاهي الإنترنت والاستخدام الجماعي وليس من خلال حسابات خاصة.

أخيراً ، بينما تختلف التقديرات بشأن عدد حسابات الإنترنت من مصدر لآخر إلاَ أنه ليس هناك شك في أنه في السنوات القليلة الماضية وخصوصاً في عام ٢٠٠٧ حدث نمو هائل في أعداد المواطنين العرب ورجال الأعمال الذين يستخدمون الإنترنت وقد ضاعفت بعض الدول أعداد الحسابات في غضون عام واحد ، وعلي كل الأحوال تبقى الإنترنت ساحة النخبة – فليس من المتوقع أن يكون لدى الفلاحين المصريين أو رجال الجبال

اليمنيين مواقع إلكترونية خاصة بهم في القريب العاجل – كذلك تظل اللغة الإنجليزية والفرنسية هي أدوات التواصل اللغوي عبر الإنترنت.

العوائق التي تقف أمام انتشار الإنترنت في العالم العربي

علي الرغم من الانتشار السريع للإنترنت في العالم العربي – وخصوصاً في السنوات القليلة الماضية – إلا أنها كانت بطيئة في اللحاق بالطريق فائق السرعة للمعلومات للأسباب الآتية :

الرقابة السياسية والثقافية :- وكما ذكرنا آنفاً تنبع العقبة الرئيسية أمام الانتشار الواسع لاستخدام الاتصالات بوجه عام والإنترنت بوجه خاص – من النخبة السياسية والاجتماعية والدينية حيث تمنع القوانين الرسمية وغير الرسمية التعبير الحر الذي لا يمكن التحكم فيه (ريناوي ٢٠٠٣ ، عبد الله ٢٠٠٧) وتستخدم الحكومة هذه الرقابة الثقافية والسياسية للتقليل من آثار هذه الوسيلة العالمية والتفاعلية التي تتحدى القواعد السياسية القائمة ، حيث ما زال المجال السياسي تحت السيطرة ولا زالت القيم الدينية والتقليدية مصونة.

التكلفة: السبب الثاني هو التكلفة العالية لاستخدام الإنترنت بالنسبة لاقتصاد الحياة اليومية في معظم البلاد العربية ويرى بعض الباحثين أن التكلفة المرتفعة لخدمات الإنترنت في العالم العربي تعتبر إحدى السبل للتحكم في استخدام الإنترنت في بعض البلدان العربية (عيد، ٢٠٠٧) ، فعلى سبيل المثال ، توفر باتيلكو خدمة ADSL في البحرين وهي تفعل ذلك بتكلفة عالية جداً ، وتقول التقارير الصحفية أن السبب وراء هذه السياسة هو الحد من استخدام الإنترنت بسبب الخوف من التحريض السياسي (الشهابي ٢٠٠٧) ، وعلى الرغم من التكلفة العالية نسبياً في الاتصالات في سوريا إلا أن الدولة ممثلة في وزارة الاتصالات فرضت ضريبة جديدة علي خطوط التليفون الأرضية و الخلوية بمقدار ٢ ٪ و ٣٪ علي التوالي وأطلقت عليها ضريبة الترفيه" (سلطان، ٢٠٠٢)، وهذا يثير الشكوك بأن الدولة ليست معنية حقاً بزيادة انتشار إمكانيات الاتصالات الحديثة.

الفقر: باستثناء دول الخليج البترول الغنية ، فإن معظم الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتبر دولاً نامية ذات ناتج قومي منخفض جداً ومستويات

دخول متدنية جداً كذلك ، هذه الدول تشمل اليمن وسوريا والسودان ومراكش ومصر ، ومع وجود هذه الشعوب الفقيرة يبدو من الطبيعي الاهتمام بمشكلات الأمور الأساسية مثل الغذاء والرعاية الصحية و الإسكان قبل النظر إلي حاجات أخرى مثل التعليم والعلوم والتكنولوجيا الحديثة – بما فيها الإنترنت ، وتعتبر الإنترنت في معظم الدول العربية مكلفة جداً بالنسبة لمتوسط الدخل المحلي وتعوق هذه الحقيقة الانتشار السريع للإنترنت في العالم العربي.

الأمية: وبالأخص الأمية الرقمية : إن مستويات الأمية التي تميز معظم السكان في جميع الأقطار العربية مرتفعة ، فالتعليم عامل أساسي في تطور الإنترنت و لا يحتاج العالم العربي إلي تقليل نسبة الأمية فحسب ولكن يحتاج إلي الحد من الأمية الرقمية أيضاً : بمعنى قدرة الناس علي التعامل مع التكنولوجيا الرقمية للإعلام الجديد.

البنية التحتية : رأينا أن البنية التحتية الطبيعية – مثل الألياف البصرية والشبكات الأخرى التي تسمح بتوزيع الإنترنت تمثل مشكلة كبرى في العالم العربي ويمنع هذا الوضع انتشار الإنترنت ، وخصوصاً في المناطق الريفية والمناطق البعيدة عن العاصمة ، ولا تكمن المشكلة في تكلفة أجهزة الكمبيوتر الحديثة فحسب ولكن الأهم من ذلك أن نوعية الشبكات التليفونية في هذه الأقطار تمثل عائقاً أمام تغلغل الإنترنت في العالم العربي (التقدير ١٩٩٨).

موانع اللغة: علي العكس من دول جنوب شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية حيث تبذل جهود لموائمة لغاتها للإنترنت وجعلها شائعة بهذه الطريقة – يظل العالم العربي تحت هيمنة اللغة الإنجليزية وهذا تحد كبير يفرض علي الناطقين بلغات ليست مكتوبة بالأبجدية الرومانية ، وقد حاولت الشبكة الدولية بالتعاون مع المتصفحين العرب التغلب علي هذه المشكلة إلي حد ما إلا أن المجالات المبنية علي النصوص المكتوبة مثل البريد الاليكتروني لا زالت تمثل مشكلة.

اللاعبون الرئيسيون:

كانت الحكومات – في العالم العربي أول من استخدم تكنولوجيا الإعلام الجديد خصوصاً الإنترنت لمصالحها الخاصة ، حيث حصلت مواقعها الاليكترونية – والتي كانت رائعة جداً بالمقارنة بالإعلام التقليدي – علي إمكانية الوصول المجاني إلي

مصادر أساسية ذات مصداقية عالية وتشمل نصوص وثائق وخطابات ومقالات صحفية يرغب النظام في الوصول إليها والتركيز عليها فمنذ ١٩٩٩ - علي سبيل المثال – يعتبر الموقع الرئاسي المصري أضخم أرشيف لكل الوثائق المرتبطة بالنظام وتشمل الخطابات ، والبيانات الصحفية للمؤتمرات ووثائق أخرى مهمة ،وينسحب هذا على المواقع الالكترونية الرسمية لمختلف الدول العربية وكذلك المواقع الالكترونية للمكاتب الحكومية حتى الجامعة العربية والمنظمات العربية القومية الأخرى أصبحت نشطة من خلال الانترنت .

علي الرغم من الجهود التي تبذلها الأنظمة العربية للسيطرة على المجال العام إلا أن الانترنت تحولت إلى مجال عام افتراضي بديل (سايبر سيبيس)،واللاعبون الرئيسيون في هذا المجال الافتراضي هم مختلف القوي السياسية والإيديولوجية والاقتصادية والعرقية والوطنية والثقافية والدينية بالإضافة إلى جماعات الأقليات واعتادت هذه الجماعات على التهميش في الحوار العام ومواجهة عقبات في وسائل الإعلام التقليدية التي تسيطر عليها الدولة بكثافة ، وتستخدم الانترنت باعتبارها مجال افتراضي عام – كقناة إعلامية بديلة وأداة لتحقيق التضامن وخلق حوار أكثر انفتاحا ومنبرا لعرض مختلف الاتجاهات والنقاشات والأنشطة التي كان يمنعها الإعلام التقليدي والأهم من ذلك أنها تستخدم كوسيلة للمشاركة المدنية والثقافية في الحياة العامة للمجتمعات العربية (ريناوى٢٠٠٣)

تمثل المواقع الاليكترونية التي تديرها هذه القوى والمنظمات –بالنسبة للباحثين- أرشيفا اليكترونيا حيث يمكننا من خلال هذه المواقع أن نأخذ فكرة عن إطار المفاهيم الذي تعمل الأنظمة في ضوئه ، وأجنداتها وإستراتيجيتها بالإضافة إلي كيفية استخدامها للمواقع الاليكترونية في إحداث التغيرات الهيكلية والمعيارية والقيمية التي تسعي إليها.

تعتبر جماعات الأصوليين الإسلاميين أكثر اللاعبين فاعلية في الإنترنت ، حيث يخلقون من خلال وجودهم علي الإنترنت مواردهم الاجتماعية والاقتصادية التي يحتاجونها للتضامن والتعبئة وتستهدف مواقعهم جماعات محددة بشكل جيد لها مصلحة في رسالتهم ، وأهم مثال علي ذلك مواقع الإخوان المسلمين

Ikhwanonline.com الذي أنشئ في مصر عام ١٩٩٥ لكي يكون ناطقاً بلسان جماعة الإخوان الإسلامية الأصولية وممثلاً لأفكارهم وأنشطتهم.

بالنسبة للشكل المعتدل من الإسلام الذي كان ولا يزال ممثلاً في الإعلام الرسمي للأنظمة العربية – فله مواقعه الاليكترونية التي تهدف إلي تقوية الوعي بالممارسة الإسلامية القائمة علي يد النظام والنخبة الدينية ، وأشهر مثال علي ذلك هو موقع القرضاوي الذي يملكه القرضاوي وهو قائد ديني يحظى باحترام عظيم من قبل الأنظمة العربية كما كان المستشار الديني للجزيرة ويعتبر موقعه رائعاً وشاملاً وحديثاً ويشمل كل أعماله ومواعظه وفتاواه.

بجانب الأعداد الضخمة من المواقع الإليكترونية الخاصة بالحركات الإسلامية الراديكالية من ناحية والإسلام المعتدل من ناحية أخرى توجد أعداد ضخمة أيضاً من المواقع التي تمثل حركات إسلامية أكثر اعتدالا تستخدم الإنترنت لتقديم وجهة نظر بديلة ومختلفة عن احتكار الدولة بشأن تحديد الأجندات الاجتماعية والسياسية العامة ، كما أنها تقدم بديلاً عن التفسيرات المختلفة للإسلام الأصولي (بنت ٢٠٠٣) وأحد الأمثلة الهامة للمواقع الإسلامية المعتدلة هو "إسلام أون لاين" الذي يضم محتويات إسلامية ذات رسائل عالمية باللغة العربية والإنجليزية وهو يعمل من مصر بتمويل من قطر ، ويستهدف الناس العاديين باعتباره مرجعاً ذا مصداقية لفهم الإسلام وشعائره في الحياة اليومية المعاصرة ، وكذلك يقدم الاستشارة للناس من خلال الإنترنت أو الحوار المفتوح الذي يميز الجيل الجديد الذي يطلق عليه "الوسط".

من المواقع الإليكترونية الإسلامية المهمة الأخرى مواقع حزب الله وهو حزب شيعي مسلح من لبنان ، وهو يمثل الإسلام الأكثر اعتدالاً بالمقارنة بالإسلام الأصولي ولكنه يختلف في نفس الوقت عن مواقع الإسلام الليبرالي ، كما أنه نوع خاص من الإسلام السياسي حيث يستخدم كجزء من نظام إعلامي أكبر لتمثيل أيديولوجية معينة ليس فقط علي المستوى العربي ولكن علي المستوى الدولي خصوصاً بين التجمعات الإسلامية في المهجر، كما أن المجموعات الأخرى التي تستخدم الإنترنت بكثافة هي التجمعات العربية والإسلامية في المهجر ، وخصوصاً الجماعات المهاجرة في الغرب والذين كانوا يستخدمون هذه الوسيلة قبل أن تكون متاحة في المجتمعات العربية في

الشرق الأوسط ، ويوجد حوار نشط وحر جداً في هذه المواقع مما يدور في أوطانهم الأصلية العربية وأشهر هذه المواقع هو Alhewar.org الذي يعتبر منبراً مفتوحاً لقضايا بلادهم وقضايا المهجر.

تلقى الأقليات العرقية والدينية والوطنية خدمة جيدة علي الإنترنت التي يستخدمونها بكثافة لعرض قضاياهم ومشكلاتهم ، والأمثلة علي ذلك تشمل المواقع القبطية مثل Copts united.com التي تحاول خلق مجتمع افتراضي للتواصل مع الأقباط الآخرين وللحفاظ أيضاً علي التراث القبطي والهوية الجماعية ، والأهم من ذلك ، تُستخدم المواقع الاليكترونية لكي تكون علي اتصال وارتباط ومتابعة لحظة بلحظة لكل ما يجري في موطنهم الأصلي وخصوصاً المشكلات التي تواجه الأقباط في مصر ، ونفس الكلام ينطبق علي المواقع البهائية والكردية والامازيغية التي تتحدى الأنظمة العربية في مصر وسوريا والعراق ومراكش و اللاعبون المهمون الآخرون هي منظمات حقوق الإنسان حيث استفاد معظمهم من الإعلام الجديد لأنه أصبح بإمكانهم الآن أن يتغلبوا علي القيود والرقابة الحكومية علي مطبوعاتهم واستخدامهم للإعلام التقليدي ، وتنشئ كل منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي تقريباً مواقعها الإليكترونية بطريقة تساعدها علي تقديم تقاريرها واتجاهاتها ووثائقها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي بشكل سريع وبتكلفة أقل وذلك بتجاوز عقبات الأنظمة ، وفي هذه الحالة ، تحول الإنترنت قضايا حقوق الإنسان إلي قضايا عالمية بمعنى أنها تجتذب الآن الاهتمام الدولي بالإضافة إلي كونها جزءاً من الأجندة الدولية كما أنها تقوى دور المنظمات غير الحكومية كأدوات للحوار السياسي والثقافي والاجتماعي الداخلي ، ولذلك فإن معظم هذه المواقع ثنائية اللغة : اللغة العربية للجمهور المحلي واللغة الإنجليزية أو لغات أوروبية أخرى للجمهور الدولي ، وفي هذا السياق يقوم موقع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان eohr.org – والذي يعتبر أهم موقع إليكتروني في العالم العربي بتغطية انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي من خلال تقاريره السنوية و مطبوعات أخرى في كل دولة عربية ، ويمتلك موقع مركز القاهرة لحقوق الإنسان Cihrs.org أهم وأشمل أرشيف لانتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي بالإضافة إلي تقارير وأبحاث تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية.

تعتبر المنظمات النسائية رابحة من الإعلام الجديد لأنها تستخدم الإنترنت للدعاية لقضاياها حيث تعمل الإنترنت جيداً علي عرض قضايا المرأة للجمهور ، خصوصاً ما يتعلق بتمكين المرأة وتستخدمها للعمل علي الحصول علي حقوق المرأة ، وهذا مطلوب في مجتمع ذكوري محافظ حيث تخضع أنشطة المرأة وسلوكياتها لسيطرة صارمة من قبل الأسرة والجماعة والمجتمع ، وحيث يوفر الاستخدام الخفي للإنترنت الحماية والقوة للتغلب علي هذه القيود التقليدية ، وقد تنبت العديد من المنظمات النسائية منتديات الإنترنت للمناقشات بغرض تغيير الأفكار والخبرات بالإضافة إلي تبادل المعلومات والمساعدة حيث يثرن علي معظم هذه المواقع قضايا تعتبر من المحظورات في المجتمع العربي مثل العنف ضد المرأة و جرائم القتل من أجل الشرف ، فالموقع الاليكتروني amanjordan.org مثلاً – والذي يعمل من الأردن باعتباره الموقع الرسمي للفرع الأردني للمؤسسة الدولية للتضامن مع المرأة – يعتبر مركز المعلومات والمصدر الرئيسي بشأن العنف ضد المرأة في المنطقة العربية ، ويوجد أيضاً موقع "المركز المصري لحقوق المرأة" ecwregypt.org الذي يركز علي التمكين السياسي للمرأة وينشر دورها وانجازاتها في الحياة السياسية في العالم العربي.

تعتبر المنافذ الإعلامية التقليدية – التجارية منها و الحكومية أو التابعة لأحزاب سياسية – نشيطة في استخدام هذه الوسيلة الجديدة لكي تقوي دورها كوسائل إعلامية جماهيرية واسعة الانتشار ، ولا يتعلق هذا الأمر فقط بالإعلام المكتوب مثل الصحف المشهورة "كالأهرام" في مصر ، ولكن بالإعلام الاليكتروني مثل قناة الجزيرة الفضائية ، وتحظى بعض هذه المنافذ الإعلامية بوجود لفترات طويلة علي الإنترنت إلي أن أصبحت ذات مصداقية لدى مستخدمي الإنترنت لدرجة أن زائري بعض المواقع الإخبارية يسجلون أعداداً أكبر بكثير من معدل قراء الصحف المرموقة في أي بلد ، والأمثلة علي ذلك هي "نسيج" ، و"إيلاف" ، و"المحيط" ،و" إسلام أون لاين" ، و" مصراوي" ، "البوابة".

تستخدم الإنترنت في العالم العربي بكثافة كمنفذ إعلامي رئيسي لتغطية قضايا حساسة نادراً ما تتم تغطيتها أو يتم تجاهلها من قبل وسائل الإعلام التقليدية ، وتشمل الإيذاء الجسدي للأطفال وانتهاك حقوق الأطفال والاعتداء الجنسي علي الأطفال

بالإضافة إلي القضايا التي تتعلق بالجودة البيئية والمحافظة علي الموارد الطبيعية والمواقع الأثرية ، ومن المهم – في هذا الصدد – أن نلاحظ أن انتشار الإنترنت في العالم العربي قد شجع العديد من الصحف والمنافذ الإعلامية الأخرى علي اللجوء إليها بإنشاء مواقع خاصة بها ، كما قامت كثير من المنظمات في المنطقة بإنشاء مواقع خاصة بها أيضاً.

وأخيراً جاء ذكر المدونين ، فمن بين السبعة وثلاثين مليون مدونة علي الإنترنت يوجد تقريباً ٤٠٠٠٠ مدونة عربية (كاسترز ٢٠٠٦) ، وعلى الرغم من أن معظمها قد أنشئ في العام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلا أن شعبيتها فاقت كل التوقعات ، وعلي الرغم من حداثة المدونات في العالم العربي ، إلا أنها أصبحت إدارة فاعلة في يد العرب للتعبير عن أنفسهم والكشف عن مظالمهم العامة والشخصية إذ إن مستخدمي الإنترنت بصفة عامة والشباب بصفة خاصة مهتمون جداً بممارسة حقهم في حرية التعبير عبر هذه الوسيلة وأحد الأسباب التي تجعل من المدونات وسيلة ذات شعبية جارفة في جميع أرجاء الوطن العربي هو استخدامها للغة العربية الدارجة (علي عكس اللغة الرسمية التي تستخدم عادة في وسائل الإعلام والتي تختلف عن اللغة المنطوقة التي يستخدمها الناس في التواصل مع بعضهم البعض في المنازل والشوارع) فهم يستخدمون نفس التعبيرات التي يستخدمونها في الشوارع والمقاهي في كتاباتهم ، وقد شجع هذا الشباب علي استخدام اللغة المنطوقة العامية في الكتابة ، وعند استعراض المدونات العربية يمكن للمرء أن يلاحظ قدراً كبيراً من القضايا التي تتناولها وتشمل الكتابات الأدبية والقضايا الشخصية والأمور الفنية ، وتتم مناقشة الكثير من القضايا السياسية والتي تعتبر أحد عوامل شهرة المدونات وخصوصاً علاقتها بالحركات السياسية التي تدعم الديمقراطية في العالم العربي.

الانترنت كمجال افتراضي عام

كما نرى بالتفصيل في هذا الجزء ، تعمل الانترنت في العالم العربي كمجال عام مفتوح يتمتع بقدر كبير من الحريات علي العكس من الإعلام التقليدي وحتى القنوات الفضائية كما هو موضح في تحليل المحتوى الذي قام به ريناوى(٢٠٠٣) حيث تبين الدراسة أن فرص المناقشة علي الانترنت تستخدم في الغالب كوسيلة بديلة

وبالتالي تحل محل الإعلام التقليدي حيث تسمح لمختلف الجماعات بأن يروجوا أفكارا جديدة علي الملأ فمثلا يمكنها إعلام الجماهير عن المظاهرات والمطالبات أو انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الأنظمة العربية .

في حالة الإعلام التنموي أو القَبَلي – حيث يسيطر النظام المركزي على الإعلام الجماهيري ويسمح بشكل واحد فقط (بويد١٩٩٣) تعتبر الانترنت وسيلة هامة تقوم بتوسعة المجال الجماهيري ، وفي هذه الحالة يتغير الحوار بين العرب بفعل وضع جديد ومفسرين جدد على الرغم من أنها أداة لدى النخبة الخاصة الذين يمكنهم الوصول إلى هذه التكنولوجيا وأكثر من ذلك ، برغم العوائق اللامحدودة أمام الانترنت تعتبر حدود الانترنت هي حدود اللغة العربية بالنسبة لمعظم العرب حيث إن الناطقين بالعربية من مستخدمي الانترنت لديهم اهتمام بقضايا معينة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية.

لهذا يمكن القول بأن ديناميكيات الانترنت قد خلقت رؤية اجتماعية وسياسية مشتركة بين الأفراد في العالم العربي، فقد وفرت الانترنت فرصة للتبادل المفتوح للأفكار والآمال بين العرب بما فيهم المفكرون من مختلف بقاع العالم العربي بالإضافة إلى العرب في المهجر ،وقد أدى هذا إلي خلق جيل جديد من المنتمين للعروبة على الانترنت ، ولا يسلط هذا الانتماء الجديد للعروبة الضوء على تفسيرات جديدة فحسب بل على تعدد الرؤى والمواقف والمشروعات وأشكال التعبير عن الانتماء العربي اليوم .

إجمالا لما سبق ،تحرك هذه التطورات المزيد من الرغبة وربما المطالبة المتزايدة بالحياة الديمقراطية والانفتاح على مستوى الدولة العربية ،وفي نفس الوقت من المهم أن نضع أمرين في الاعتبار : إضفاء الروح الديمقراطية علي الاتصالات بين الدول العربية في القرن الحادي والعشرين مرتبط ارتباطا وثيقا بالحوار بين الشعوب من نفس الثقافة ، وتقع مسئولية هذا النوع من الحوار الثقافي على مبادرات الأفراد وليس الحكومات ويتم إجراؤه من خلال الاستخدام الفعال للانترنت .

أنماط المستخدمين وثقافة الإنترنت

تناولت دراسات قليلة مستخدمي الإنترنت وكذلك الأنماط المختلفة للثقافة في العالم العربي ، وفيما يتعلق بتصورات الناس عن كيفية تأثرهم باستخدام الإنترنت توصلت هذه الدراسات إلي ثلاثة استنتاجات.

أولاً: تفتح الإنترنت نافذة جديدة علي العالم علي الرغم من أنها قد لا تتحدى نظم القيم التقليدية وأساس الثقافة العربية، ثانياً: هذا الاتجاه يقف علي النقيض تماماً ويدعي أن الإنترنت في النهاية سوف تعيد تشكيل الثقافات العربية من خلال المؤثرات الغربية للإنترنت ، وقد يهدد هذا النظام القيمي التقليدي للمجتمعات العربية ، ثالثاً: يعتبر الاتجاه الثالث أكثر تعقيداً حيث يدعي أن تأثيرات الإنترنت علي المستخدمين العرب تختلف من بلد لآخر.

كان الاتجاه الأول واضحاً في البحوث الأولى التي أجريت بين الطلاب الكويتيين حيث اتفق الجميع علي أن الإنترنت تقدم نافذة جديدة علي العالم بالنسبة لهم دون أن تتفق تماماً مع الجوانب التقليدية لثقافتهم (المزيدي واسماعيل ١٩٩٨ ، عباس ٢٠٠١) ، وتتفق نتائج ويلر (٢٠٠٣) مع هذا الاتجاه كما اتضح من مقابلاتها مع نساء كويتيات حيث أعلن أنهن يستخدمن الإنترنت للتواصل مع الذكور كما اكتشفن أن لها دوراً تعليمياً حيث لم يكن لديهن معرفة جيدة بطريقة تفكير الجنس الآخر ، وقد حظيت هذه الخبرة بقيمة عالية لديهن لأنها توفر لهم معلومات عن الذكور من خلال شاشة الكمبيوتر ذات الأمان النسبي ولقد توصلت ويلر – واضعة في اعتبارها أن الشباب الكويتي يدرسون في مدارس منفصلة معظم حياتهم إلي أن أكثر صفات الإنترنت جاذبية والتي تجذب الشباب الكويتي إلي هذه التكنولوجيا هي الطريقة التي يتمكنون بها من تخطي حواجز النوع التي يفرضها المجتمع الكويتي بصفة صارمة ، وتبين أن هذا التواصل قد يؤدي إلي فهم أفضل للذكور بصفة عامة وبالتالي إلي زواج وعلاقات أسرية أفضل ، وتبين أيضاً أن المعايير الثقافية الإسلامية التقليدية التي ينشأ في كنفها الطلاب الكويتيون تشكل في النهاية طريقة استخدام للإنترنت علي المدى البعيد ولذلك فهم يحجمون عن أنماط معينة للاستخدام تتعارض مع هذه القيم مثل الوصول إلي المواقع الإباحية. وحتى لو جربوا ذلك الاستخدام ، إلا أنهم في النهاية

يكيفون أنماط استخدام الإنترنت لطريقة تربيتهم لأطفالهم وللمعايير والقيم المجتمعية التي يجلونها.

توصل بيكوي (٢٠٠٣) إلي استنتاجات مماثلة في دراسته علي الطالبات في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يتعارض ما توصل إليه مع الفكرة القائلة بأن الإنترنت قد تعيد تشكيل الثقافات العربية من خلال مؤثرات غربية غير مرحب بها، ويبين الباحث أن الطالبات اللاتي أجري معهن المقابلة كن ناشطات في استخدام الإنترنت ويعرفن بالضبط أي الأنماط الثقافية العالمية التي يردن الإطلاع عليها وأيها يعرضن عنها وكان استنتاجه الرئيس هو "بينما لا تنكر دولة الإمارات الإنترنت كثورة تكنولوجية إلا أن الطالبات الإماراتيات لسن ضحايا عاجزة للعولمة ، بل علي العكس فهن مستخدمات واعيات لوسائل الإعلام وقادرات علي تحديد أنماط الثقافة المحلية والعالمية التي يمكن أن يقبلنها أو يحافظن عليها أو يشاركنها الآخرين أو يرفضنها ويختم الباحث بأن الإنترنت يمكنها أن تعزز لا أن تتحدى الثقافة العربية مع تقديمها فرصة لمشاركة هذه الثقافة مع بقية العالم.

تقدم دراسة أخرى أجرتها ويلر (١٩٩٨) بعض الرؤى عن تطور ثقافة الإنترنت في الكويت ، وتتدعي ويلر أنه في الوقت الذي يروج فيه الكويتيون لاستخدام الإنترنت إلا أنهم يحذرون من تأثير القيم والمعايير الأجنبية علي المجتمع الإسلامي التقليدي ومن خلال فحص ممارسات الحكومة الكويتية والشركات والمواطنين لاحظت أن فكرة الواقع الافتراضي واستخداماته تختلف بناءً علي الثقافة المحلية وتقضي معظم الدراسات الأخرى في هذا السياق بأن المعلومات تعتبر تهديداً وليست فرصة في بعض المجتمعات العربية وأن هناك شعوراً بين الناس العاديين وكذلك النخبة بأن التعبير عن الرأي خاصة الرأي السياسي أو الاجتماعي يمثل تحدياً لثوابت المجتمع (ديلواني ٢٠٠٥) وتختم ويلر بحثها بأن الهوية المحلية والأطر الثقافية يلعبون دوراً حيوياً في الطريقة والدرجة التي يتكيف بها أي مجتمع مع الاقتصاد العالمي أو الثقافة العالمية.

وفي دراسة أخرى أيضاً قامت بها ويلر (٢٠٠٤) ، قامت الباحثة بفحص أنماط استخدام الإناث للإنترنت في مصر ومراكش والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين للكشف عما تعنيه هذه الوسيلة الجديدة بالنسبة لهن كنساء وعربيات ، وكان أهم ما

توصلت إليه هو أنه بالرغم من الحقيقة أن النساء العربيات من هذه الأقطار يحرصن علي الاستفادة الكبرى من الإنترنت فيما يتعلق بالتمكين العام وباعتبارها أداة تعليمية ومهنية ، إلا أن استخدامهن لها يختلف من بلد لآخر ، ففي حين تستخدمها الإناث اللاتي أجريت معهن المقابلة في الكويت بشكل أساسي بغرض التآلف والتسلية لم تكن الحالة هكذا في مصر حيث تستخدم النساء الإنترنت في أغلب الأحيان في أمور تتعلق بالعمل ، وتقدم الباحثة تفسيراً ثقافياً لهذا الاختلاف حيث تشير إلي أنه يوجد فصل بين الجنسين في الكويت ولذلك توفر الإنترنت واقعاً افتراضياً للقاء أفراد الجنس الآخر.

اعتماداً علي مبدأ النفع و الإثابة والذي يفترض أن الجماهير نشطة وتتجه نحو الهدف وأنها هي التي تقرر الطريقة التي تستخدم بها وسائل الإعلام ، توصلت عبد الله (٢٠٠٧) في دراستها الشيقة الشاملة علي الطلاب المصريين بشأن أنماط استخدامهم للانترنت أنهم يستخدمون الإنترنت بما يتفق وحاجاتهم ولذلك ، وبما أنهم مستخدمون نشطون كان أهم استخدام للإنترنت لدى هؤلاء الطلاب هو البحث عن المعلومات (أي أغراض بحثية) وتلا ذلك الإلمام بما يدور حولهم في العالم، وهذا يشير إلي استخدام أكثر أداتيه حيث يركز علي أن الطلاب هنا جماهير نشطة تعرف ماذا تريد من استخدام الإنترنت.

وعلي آية حال ، فإن إحدى الإشكاليات التي تتعلق بهذه الدراسات هي أنها تحاول فحص شريحة واحدة فقط من العالم العربي – وهي شريحة الطلاب وهم لا يمثلون جميع السكان في العالم العربي ، ومع ذلك تظل هذه النتائج علي قدر من الأهمية في زيادة فهم الصورة الحقيقية لاستخدام الإنترنت والبيئة في مختلف المجتمعات العربية وإظهار الاختلافات الضخمة بين المجتمعات العربية مثل الاختلاف بين دول الخليج و بقية الشرق الأوسط مثل لبنان وسوريا ومصر من جهة والاختلافات بين هذه الدول ومجتمعات شمال إفريقيا مثل مراكش وليبيا والسودان.

لقد استهدفت بقية الأبحاث عن استخدام الإنترنت والثقافة موضوعات أخرى مثل صحافة الإنترنت في العالم العربي ، وتتناول الدراسة التي أجراها حسن (١٩٩٦) آمال واهتمامات النخبة الإعلامية المصرية من خلال مسح لعينة من المهنيين الإعلاميين

معنية بالأمر ، ويشير هنا إلي الأهمية التي يوليها هؤلاء المهنيون للآثار المحتملة للإنترنت و أي تكنولوجيا معلومات أخرى علي المجتمع المصري والعالم العربي وقد تكون هناك أيضاً آثار اجتماعية تشمل انفتاحاً أكثر علي ثقافات العالم وقدراً أكبر من التحول الديمقراطي بين الأنظمة السياسية العربية وشملت الاهتمامات المحددة في ذلك الوقت إتاحة الإنترنت ،و الجوانب المالية وتدريب الأفراد وإمكانية الحصول علي الإمكانيات التكنولوجية التي يحتاجها الفرد.

الدراسة الأخرى هي دراسة عبد السلام (١٩٩٨) التي أشار فيها إلي أن الصحف والمجلات المصرية والعربية تنشر نفس المحتوى تقريباً علي الإنترنت بدلاً من الاستفادة من طبيعتها التفاعلية ، وهذه مشكلة كبرى الآن بالضبط كما كانت عندما دخلت الإنترنت هذا الجزء من العالم ، والدراسة الثانية التي أجراها إبراهيم (١٩٩٩) واصلت نفس الاتجاه وذلك بدراسة استخدام الإنترنت بين الصحفيين المصريين وأبرز ما توصل إليه هو أنه لا يزال هناك وصول محدود إلي الإنترنت والمشكلة في ذلك الوقت كانت أن الصحفيين الذين يستخدمون الإنترنت كانوا ممن يهتمون فقط بالشئون الخارجية والترجمة والتكنولوجيا وختم بحثه بأن الإنترنت كانت تستخدم كوسيلة لجمع المعلومات أكثر من أي شيء آخر.

لا يمكننا إنهاء هذا الجزء بدون ذكر الدراسة المتميزة التي أجرتها نجيب (٢٠٠٠) حيث تدعي أنه نظراً لأن مستخدمي الإنترنت العرب يستخدمون ملامح جديدة علي الإنترنت مثل كتابة بريد إليكتروني باللغة العربية والذي توفره بوابات عربية كثيرة فمن المؤكد أن يساعد هذا في إزالة حواجز اللغة بين العرب في مختلف البقاع ولذلك فإن تعريب الإنترنت يلعب دوراً هاماً في الحوار العربي - العربي كما أن رغبة العرب في أن يتواصلوا فيما بينهم بلغتهم الأم قد أحدثت أثراً في تطور الإنترنت في العالم العربي.

المداخل الرسمية إلي الإنترنت

كانت حرية التعبير في العالم العربي قضية شائكة ويرى البعض أن إطلاق الإنترنت الذي جاء متأخراً وبطيئاً نسبياً في بعض الدول العربية مرده أساساً إلي الرغبة في التحكم في المعلومات من قبل حكومات هذه الدول ، فالعراق – علي سبيل المثال ، حرم علي مواطنيه الوصول إلي الإنترنت داخل حدوده خلال الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٠ ، ولم تسمح سوريا أو المملكة العربية السعودية لمواطنيها بالوصول إلي الإنترنت و من كان يريد الوصول الي الانترنت عليه أن يصل إليها من خلال مكالمة تليفونية دولية لإحدى شركات توفير خدمات الإنترنت في دولة مجاورة (فرينداً ٢٠٠٢) وقد اتخذت كل الدول العربية تقريباً خطوات جادة لتنظيم هذه الوسيلة الجديدة ومع الأخذ في الاعتبار التعقيدات التي تسم هذه التنظيمات كان هذا الإجراء يهدف إلي تقييد استخدام الإنترنت من قبل الأفراد والمجموعات التي ليست علي وفاق مع النظام الحاكم أو التقليدي للمجتمع وعموماً يمكن القول بأن هناك ثورة تشجيعية واضحة في قضايا النشر الإليكتروني وجرائم الإنترنت.

إن مستخدمي الإنترنت العرب محاصرون بمثلث من الرقابة الاجتماعية والدينية والسياسية والذي من شأنه أن يمنع الوصول إلي الإنترنت (الصارامي ٢٠٠٦) وتختلف هذه الأنواع الثلاث من الرقابة من بلد لآخر ، ففي بعض البلدان مثل المملكة العربية السعودية و دول الخليج الأخرى تحولت الإنترنت إلي ميدان معركة بين الليبراليين والمتطرفين (هاردي ٢٠٠٥) ، وفي بلدان أخرى أصبحت معركة بين النظام وجماعات المعارضة كما هو الحال في مصر وسوريا وتونس ، وفي أماكن أخرى من المنطقة العربية أصبحت الإنترنت ساحة لمعركة بين الطوائف العرقية والدينية كما هو الحال بين السنة والشيعة في العراق والبحرين ولبنان ، وبعد الحادي عشر من سبتمبر أصبحت أيضاً ميدان معركة بين الأنظمة العربية والجماعات الأصولية كما هو الحال في مصر والجزائر والأردن.

إن الأطر القانونية التي تنظم التحكم في الإنترنت في معظم البلاد العربية يعتريها بعض الغموض ، حيث تستخدم بنود اللوائح الخاصة بالإنترنت في دولة الإمارات العربية مصطلحات غامضة مثل "أخلاق منحلة" ، و "مبادئ اجتماعية" ، و "قيم الأسرة" ، و "جرائم ضد الإسلام" ، ومن إحدى أشهر القضايا قضية مناهضة المواقع الإليكترونية في سوريا حيث إن تعريف المصطلحات السابقة مفتوح لكل التفسيرات وهي تشمل المواقع الإسرائيلية والإسلامية والإخبارية وحتى السورية (الأوستيني ٢٠٠٥) وتعتبر هذه الاصطلاحات بالإضافة إلي اصطلاحات أخرى موجودة في معظم البلاد العربية مفتوحة أمام سلسلة واسعة من التفسيرات وبالتالي عرضة لإساءة التأويل من قبل من يقفون في صف الحكومة وذلك لمنع عرض الآراء المخالفة للجمهور وحرمان مستخدمي الإنترنت من حقهم في حرية التعبير.

وبجانب غموض المصطلحات، تعتبر الأسباب التعسفية لحجب المواقع قضية مبهمة حيث تبدو الرقابة ومسألة حجب المواقع في دول مثل الإمارات وتونس وسوريا وليبيا علي سبيل المثال تعسفية بسبب عدد من العوامل التي تبعث علي اتخاذ القرار فيما يتعلق بحجب الموقع من عدمه ، وتتدرج هذه العوامل من اعتبارات سياسية وثقافية مردها إلي الحكومة إلي اعتبارات اقتصادية ترجع إلي الشركات التي توفر خدمات الإنترنت فعلى سبيل المثال ، في دولة مثل الإمارات العربية تبدو القضايا أكثر تعقيداً بفعل مسائل تكنولوجية ووجود معايير مزدوجة علي أرض الواقع فيما يتعلق بمدينة دبي للإنترنت وبقية مستخدمي الإنترنت في الدولة ولذلك عندما تحدث حالة رقابة أو حجب لإحدى المواقع لا يتضح بالضبط لماذا تم ذلك.

في الكثير من الدول العربية مثل الكويت والمملكة العربية السعودية تمارس الرقابة علي المواقع "المعادية للإسلام" وبصفة أساسية في الفترة المواكبة للرسوم الدانمركية المثيرة للجدل حول النبي محمد (صلي الله عليه وسلم) حيث قامت الهيئة التي توفر خدمة الإنترنت وهي شركة الاتصالات السريعة مثل الكويت بحجب كل المدونات المرتبطة

بموقع "Blogspot" الذي يضم غالبية المدونات الكويتية ، وتم حجب كل المواقع الإسلامية المتطرفة في الغالبية العظمى من الدول العربية من قبل الحكومات و خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في "إطار الحرب ضد الإرهاب" وكذلك الحال في مصر عندما حجبت الحكومة كل المواقع الخاصة بجماعة الإخوان المسلمين والتي تعتبر إحدى أكبر جماعات المعارضة في مصر.

تقوم كثير من الدول العربية بحجب المواقع الخاصة بالأقليات العرقية أو الدينية أو الوطنية أو جماعات داخل البلد مثل حالة البحرين حيث تم حجب موقع "بينات" والخاص بأحد فقهاء الشيعة الذي ينشر أحاديثه ويجيب عن أسئلة إتباعه عليه ، كما قامت الحكومة السعودية بحجب المواقع الإسلامية التي تعارض المذهب الوهابي المسيطر وهي تشمل المواقع الشيعية والبهائية ، وعلي الجانب الآخر تسمح الحكومة السعودية بإطلاق العديد من المواقع المتطرفة التي تحرض علي الكراهية.

وأخيراً ، حجبت السلطات السورية المواقع الكردية وخصوصاً بعد الأحداث الدامية بالقاميشلي (بافيل ٢٠٠٦) ، وتشمل الرقابة الاقتصادية القيود التي ترفضها شركة "الاتصال الصوتي" "skype" حيث تخشى الشركة أن هذا البرنامج قد يسبب لها خسائر مالية لأنه يدير شبكة إنترنت تليفونية ، وعلي مستوى آخر احتكرت حكومة اليمن – علي سبيل المثال – توفير الخدمة وجعلت سعر الوصول إلي الإنترنت مرتفعاً جداً لدرجة أن الكثير من المواطنين لا يستطيعون استخدامها (هيومان راممتس ووتش ٢٠٠٢) ، وتمارس العديد من الدول العربية الرقابة ضد المواقع الإسرائيلية حيث حجبت السلطات السورية واللبنانية والإماراتية كل المواقع المسجلة في إسرائيل التي تنتهي ب (il) ، ولكن المثير في هذا الصدد أن بعض الحكومات العربية تحجب المواقع التي تناهض إسرائيل كما هو الحال في السلطات الأردنية التي حجبت موقع "قاوم" " Qawem net." لأنه يدعو إلي مقاومة إسرائيل ومقاطعة البضائع الأمريكية (مرعي ٢٠٠٦) ، وأخيراً ، تم حجب المواقع المناهضة لحجب المواقع من قبل السلطات في العالم العربي

حيث قامت الإمارات العربية مثل دول عربية أخرى بحجب موقع مدون " boingbing.net" وهي مدونة أجنبية تناقش – بجانب أمور أخرى – أساليب فنية لتحاشي الرقابة المفروضة علي الصفحات الإليكترونية (بوينج بوينج ٢٠٠٦) وأخيراً ، لقد تقلصت الحرية علي الإنترنت في معظم الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عندما اتخذت الحكومات تدابير للحد من الحرية ، وجاءت معظم هذه الجهود استجابة للضغوط التي مارستها الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب أو "الاتصالات الإرهابية" داخل العالم العربي وهذا يرجع إلي أنه ورد أن الإرهابيين المدبرين لهجمات ١١ سبتمبر استخدموا البريد الإليكتروني كوسيلة اتصال رئيسية (فراندا ٢٠٠٢) هذا بالإضافة إلي أنه كانت هناك جهود في عموم الدول العربية لفرض سيطرتها علي الإنترنت كما حدث عندما تعاونت مصر مع السعودية لوضع مقترح لمشروع تشكيل لجنة عليا للإعلام الإليكتروني تعمل علي مستوى الدول العربية (الحارثي ، ٢٠٠٦).

opelkandl.com

خاتمة

تعتبر الطبيعة التقليدية للمجتمعات العربية الأقل تسامحاً وانفتاحاً من الناحية السياسية والثقافية ، وبالتالي توفر الإنترنت فرصة للتعبير عن الأفكار التي لا يمكن التعبير عنها عبر الإعلام التقليدي ، وكما ناقشنا في هذا الفصل ، تحاول الحكومات العربية أن تبذل قصارى جهدها كي تواكب العصر في مجال الاتصالات والإنترنت بينما لا تزال تجاهد لتقييد استخدام الإنترنت من قبل أعدائها السياسيين أو الحركات المناهضة لها ، ويبقى أمران مهمان فيما يتعلق بتطور الإنترنت في العالم العربي أولا : زاج تغلغل الانترنت في الغالم العربي بسرعة شديدة جداً بالمقارنة بدول أخرى في العالم وبالمقارنة بوسائل إعلامية أخرى وهناك احتمال لاستمرار هذه الزيادة ، ثانياً : من المحتمل أن يظل الجيل الشاب – بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية – المستخدمين الرئيسيين لوسائل الإعلام الحديثة في العالم العربي.

ملاحظات

١- موقع وزارة تكنولوجيا الاتصال هو.http://wwwinfocom.tn/index.php?id=5

٢- موقع مبادرة مشروع ال ADSL التي أطلقتها الحكومة المصرية ممثلة ي وزارة الاتصالات هو http://www. mcit .gov.eg/ar/app.as?aticle _no=631

٣- TE Data هي شركة خاص تأسست في عام ١٩٩٢ تحت اسم "In Touch" ، وكانت أول شرك تور خدمة الإنترنت في مصر وهي شركة مساهم ملك الدولة.

٤- موقع الشركة الموفرة لخدم في دول الإمارات هو.rehareal.tripod.com/isp.htm

٥- موقع مؤشرات أنظمة الكمبيوتر هو(23/7/2006)/mindicators.shtm http://www.trc.gov .jo/static_Arabic

٦- موقع الهيئة الوطنية للاتصالات هو http://www .ntc.org.sd/ntc/ntc_func.htm

٧- موقع خدمات شركة / لتوفير خدمات الإنترنت هو http://www .y.net.ye/Arabicynet/ynet/ybackground.htm

٨- موقع إنترنت قطر هو http://www .qatar .net.qa/services/services.htm

٩- موقع الإتحاد الدولي للاتصالات المكتب الإقليمي العربي هو
.ituArabic.org/arab_country_report.asp?arab_country_code=15
http://www
١٠- http://www .qualitynet.net
١١- المؤسس السوري للاتصالات هو http://www .ste.gov.sy/?act=about
١٢- الاتحاد الدولي للاتصالات – المنطقة السويته – سوريا – هو.
.ituArabic.org/arab_country_report.asp?arab_country_code=10
http://www
١٣- موقع الشركة الليبية للاتصالات والتكنولوجيا هو http://www .lttnet.com
١٤- موقع وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هو
mtit.gov.ps/detalse.asp?id=57&tbl=all_news&dep=reports
http://www.
١٥- موقع الاتحاد الدولي للاتصالات – فلسطين هو - .
http://www.ituArabic.org/arab_country_report.asp?arab_country_code
=14
١٦- موقع اللائحة الكامل هو http://www .mpt.gov.lb/isplist.htm
١٧- موقع البوابة المصرية للمعلومات هو
http://www.idsc.gov.eg/docs/docsDetails.asp?rIssueCategory= 2
& MainIssues=107& docID=281
١٨- هيومان راتيس روتشي ذكرت أن المملكة العربية السعودي أمكنها الوصول إلي الإنترنت منذ ١٩٩٤ ولكنها منعت مواطنيها من الوصول إليها إلي أن وضعت الحكومة نظاماً للسيطرة علي ما اصطلح علي تسمية "الأمور السيئة علي الإنترنت"
١٩- موقع
http://www .kuwaitjunior.blogspot.com/2006/01/blog-post_21.html
٢٠- موقع http://www .bayynat .org.ib
٢١- موقع تهديد ال Skype - تقرير سري إماتي
http://www .secretDubay.blogspot.com/2005/12/threat\of\skype.html
٢٢- موقع المكتبات والحرية الفكرية هو
http://www .ifla.org/faife/report/Lebanon.htm

openkanal.com